Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 03

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/01/25-19)

العدد 2020/03

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/03

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ تحصين العملة الوطنية بما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي للمواطنين.
- مصرف سورية المركزي؛ اجتماع لوضع الآلية التنفيذية لتطبيق أحكام المرسومين التشريعين 3 و4 لعام 2020، وشراء القطع الأجنبي من المواطنين بسعر الصرف التفضيلي دون وثائق.

❖ الاقتصادات العربية:

- البحرين: انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019.
- السعودية؛ ارتفاع أسعار المستهلكين في شهر كانون الاول من عام 2019.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ البنك المركزي الأوروبي؛ استقرار السياسة النقدية خلال اجتماعه في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- فرنسا؛ ارتفاع مؤشر الثقة الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- إيطاليا؛ انخفاضات الطلبات الجديدة للسلع الصناعية في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ مطالبات البطالة، ومبيعات المنازل القائمة في شهر كانون الأول من عام 2019.
- كندا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع مؤشر التفاؤل الصناعي في الربع الأول من عام 2020، وارتفاع متوسط الدخل في الربع الرابع من عام 2019.
- روسيا؛ نمو الناتج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019.
- الصين؛ انخفاض قيمة اليوان الصيني بينما تواجه البلاد وضعا خطيراً.
- اليابان؛ ارتفاع كل من؛ العجز التجاري، وارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019.
- الهند؛ ارتفاع احتياطي الأجنبي في الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: استقرار مبدئي، وتعافٍ بطيء؟

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ تكلفة صدمات السياسة المالية على الرفاه الاجتماعي.
- صندوق النقد الدولي؛ صدمة واحدة، العديد من ردود السياسة.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- إثيوبيا؛ الأسرع نمواً في أفريقيا.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 482.77 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 485.66 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.89 ليرة سورية (بمعدل 0.60%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

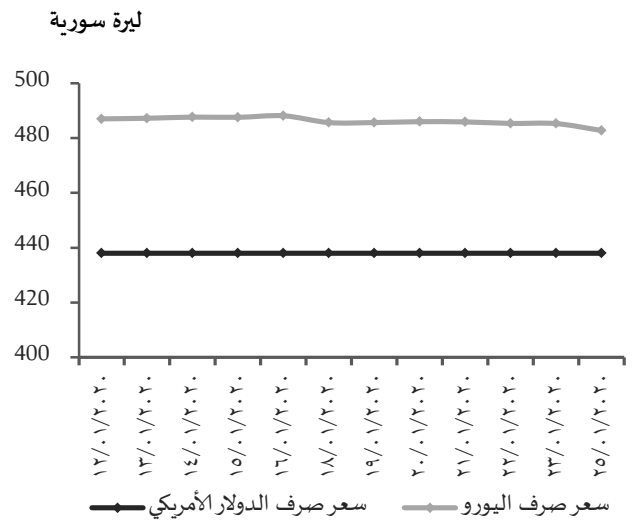

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 480.69 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 483.57 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.88 ليرة سورية (بمعدل 0.60%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

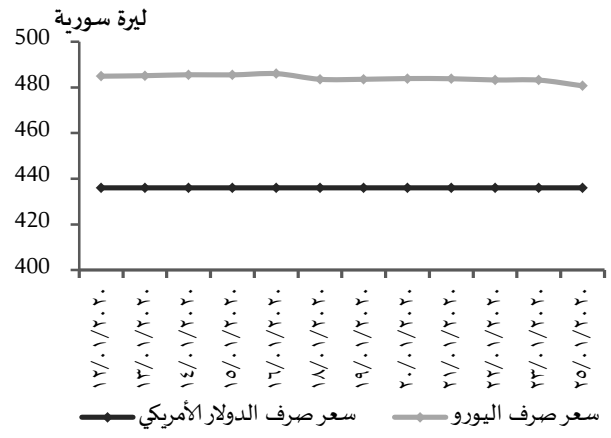

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 34,715 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 39,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 4,286 ليرة سورية (بمعدل 11.96%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 40,500 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 46,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 5,500 ليرة سورية (بمعدل 11.96%) (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 10.65 دولار أمريكي بنسبة 0.68%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

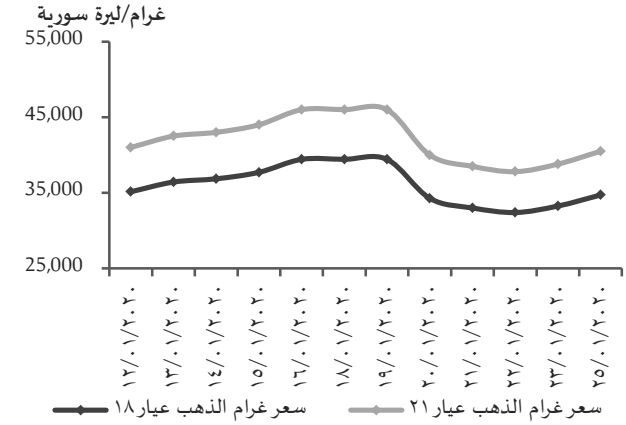

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 5,884.74 نقطة مقارنةً بمستوى 5,791.90 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 1.60%، يعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 5 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 8.03%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 6.36%، وشركة إسمنت البادية بنسبة ارتفاع بلغت 3.89%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 3.34%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 3.04%، كما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 2.05 مليار ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 77 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفع حجم التداول إلى مستوى 3 مليون سهم، مقارنةً بمستوى 166 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 454 صفقة مقارنةً بـ 195 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

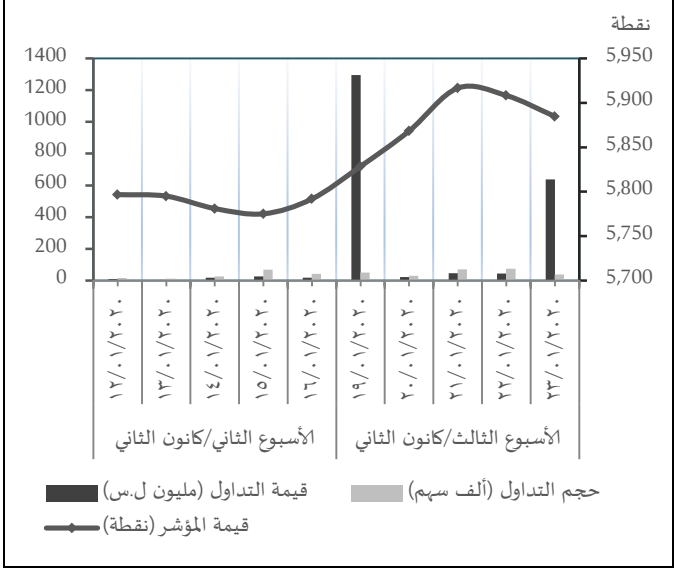

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وسيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، ولكن انخفضت حصته إلى مستوى 68.83% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 88.72% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.64% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.55% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.01% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.04% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 30.52% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.68% في تداولات الأسبوع السابق، ينما لم يجر أي تداول على قطاعي الخدمات والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

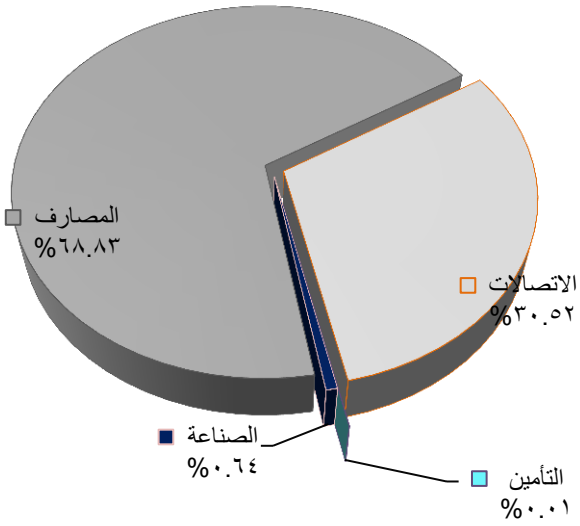

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك بيبلوس سورية متصدراً بنسبة استحواذ 62.01% وحجم تداول 3,060,136 سهم، وشركة MTN سوريا بنسبة استحواذ 30.38% وحجم تداول 75,250 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 2.43% وحجم تداول 56,920 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 2.33% وحجم تداول 86,670 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 0.74% وحجم تداول 25,397 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 0.73% وحجم تداول 46,004 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 0.62% وحجم تداول 10,952 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 0.55% وحجم تداول 31,324 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 0.15%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مجلس الوزراء: تحصين العملة الوطنية بما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي للمواطنين:

ناقش مجلس الوزراء بصورة موسعة دور ومهام كل وزارة في تطبيق الآلية التنفيذية للمرسومين التشريعيين 3 و4 لعام 2020 اللذين أصدرهما السيد الرئيس، بخصوص تشديد العقوبات للمتعاملين بغير الليرة السورية، حيث أكد المجلس أن المرسومين موجهان للمتلاعبين والمضاربين على الليرة السورية ولا يستهدفان قطاعات الأعمال والاستثمار والتجارة الخارجية والحالات المسموح لها قانوناً التداول بالقطع الأجنبي، مبيناً أن جميع الإجراءات تهدف إلى تحصين العملة الوطنية ما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي للمواطنين.

صادق المجلس في جلسته الأسبوعية على قرارات اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الالكترونية، وتمّ تكليف وزارات المالية، الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي تقديم التسهيلات كافة لفتح حسابات مصرفية في المصارف العاملة تمهيداً لإطلاق مشروع الدفع الإلكتروني.

مصرف سورية المركزي؛ اجتماع لوضع الآلية التنفيذية لتطبيق أحكام المرسومين التشريعين 3 و4 لعام 2020، وشراء القطع الأجنبي من المواطنين بسعر الصرف التفضيلي دون وثائق:

عُقِد في مبنى مصرف سورية المركزي اجتماع بين السيد حاكم مصرف سورية المركزي والسيد اللواء مدير إدارة الأمن الجنائي، وضم المعنيين من الطرفين، بهدف وضع الآلية التنفيذية لتطبيق المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2020 والقاضي بتشديد العقوبة على المتعاملين بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات في تسوية المعاملات التجارية أو التسديدات النقدية سواءً باستخدام القطع الأجنبي أو المعادن الثمينة، والمرسوم رقم 4 لعام 2020، القاضي بتشديد العقوبة على من ينشر أو يذيع أخبار ملفقة أو كاذبة بغرض إحداث تدني أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية، أو أسعار صرفها المحددة بالنشرات الرسمية أو لزعزعة الثقة في نقد الدولة وسنداتها وجميع الأسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة. تم الاتفاق على الآلية التنفيذية التي تضمن التحرك السريع لتطبيق أحكام المرسومين بالصورة التي تؤمن حماية العملة الوطنية، الأمر الذي سيحد من عمليات المضاربة وتفويت الفرصة على المضاربين اللذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لجهة محاولة التأثير في أسعار الصرف بصورة سلبية، وإشاعة الأخبار الكاذبة حول الليرة السورية والنيل من صمودها.

وفي هذا الصدد وحرصاً على أموال الأخوة المواطنين وطمأنتهم وضمان عدم تعرضهم للمساءلة القانونية والملاحقة القضائية أو لمحاولات ابتزازهم من قبل المتلاعبين في السوق السوداء، يمكن للأخوة المواطنين والحائزين على مبالغ بالعملات الأجنبية بيع فروع مصرف سورية المركزي حصراً في المحافظات كافة أي مبالغ بالدولار الأمريكي أو اليورو دون أي وثائق وبسعر الصرف التفضيلي والبالغ حالياً 700 ليرة سورية لكل دولار أمريكي والذي يتم تحديده يومياً من قبل مصرف سورية المركزي.

الاقتصادات العربية:

البحرين: انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019:

انخفض معدل التضخم إلى 1.2 % على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 1.7 % في الشهر السابق من العام ذاته، هو أقل معدل تضخم منذ شهر أيلول من العام 2019، حيث انخفضت تكلفة كل من: السكن، الملابس والأحذية، الأثاث والمعدات المنزلية، والصحة. كما انخفضت أسعار المستهلكين على أساس شهري بنسبة 0.9% في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انخفاض بنسبة 0.2 % في شهر تشرين الثاني من عام 2019.

السعودية؛ ارتفاع أسعار المستهلكين في شهر كانون الاول من عام 2019:

ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.2% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بانكماشها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته. هذه أول زيادة في أسعار المستهلك منذ شهر كانون الأول من عام 2018، حيث ارتفعت الأسعار لكل من؛ الأغذية والمشروبات غير الكحولية، النقل، المطاعم والفنادق، والصحة. على أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.1 % في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

البنك المركزي الأوروبي؛ استقرار السياسة النقدية خلال اجتماعه في شهر كانون الثاني من عام 2020:

لم يجرِ البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه في شهر كانون الثاني من عام 2020 أي تغيير على سياسته النقدية؛ حيث استقر سعر الفائدة الرئيس عند 0%، كما هو متوقع. ولم يغير من معدل الإقراض الهامشي عند 0.25%، وتسهيل الودائع عند (-0.50%)، وخلال المؤتمر الصحفي، أكد محافظ البنك إطلاق مراجعة استراتيجية، لكنه فشل في تقديم أي تفاصيل، حيث أن المراجعة الاستراتيجية للسياسة النقدية، التي من المتوقع أن تنتهي بحلول نهاية عام 2020، سوف تشمل صياغة كمية لاستقرار الأسعار، ومجموعة أدوات السياسة النقدية، والتحليلات الاقتصادية والنقدية، كما ستكون هناك اعتبارات أخرى، مثل الاستقرار المالي والتوظيف والاستدامة البيئية.

فرنسا؛ ارتفاع مؤشر الثقة الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر الثقة الصناعي إلى 100 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 98 نقطة في الشهر السابق من العام 2019، حيث تحسنت آراء الصناعيين، وارتفعت الطلبات الخارجية، كما ارتفع رصيد الرأي حول آفاق الإنتاج الشخصي.

إيطاليا؛ انخفاض الطلبات الجديدة للسلع الصناعية في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

انخفضت الطلبات الجديدة للسلع الصناعية بنسبة 0.3% على أساس شهري في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بنموها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك لانخفاض الطلب من السوق الأجنبية، على أساس سنوي، انخفضت طلبيات المصانع بنسبة 4.3%، بعد انخفاض بنسبة 1.6% الشهر السابق من العام ذاته، يرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على الأجهزة الكهربائية المنزلية والكهربائية، وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مطالبات البطالة الامريكية:

ارتفع عدد الأميركيين الذين قاموا بملء إعانات البطالة بمقدار 6 آلاف إلى 211 ألف في الأسبوع المنتهي في 2020/01/18 مقارنةً بمستوى الأسبوع السابق البالغ 205 آلاف وجاءت هذه المطالبات موافقة لتوقعات السوق البالغة 211 ألف.

ارتفاع مبيعات المنازل القائمة في شهر كانون الأول من عام 2019:

ارتفعت مبيعات المنازل المملوكة سابقاً بنسبة 3.6 % في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 1.7% في الشهر السابق من العام ذاته، هو أعلى مستوى لها منذ عامين، وأعلى من توقعات السوق بارتفاع قدره 1.3 %.

كندا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.9 %على أساس شهري في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 1.1 % بالشهر السابق من العام ذاته، متجاوزةً بذلك توقعات السوق بزيادة قدرها 0.4 %، يعد أكبر ارتفاع في نشاط تجارة التجزئة منذ آذار من عام 2019، يرجع ذلك إلى ارتفاع

المبيعات في تجارة السيارات، قطع الغيار، تجارة المواد الغذائية والمشروبات، وفي تجارة معدات ومواد البناء واللوازم.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر التفاؤل الصناعي في الربع الأول من عام 2020:
ارتفع مؤشر بنك انكلترا للتفاؤل الصناعي إلى 23 نقطة في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ (-44) نقطة في الربع السابق من العام السابق، هو أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2014. كما تحسن واقع التصدير ونوايا الاستثمار، حيث تتوقع نسبة كبيرة من الشركات زيادة الإنفاق الرأسمالي من أجل توسيع القدرة.

ارتفاع متوسط الدخل في الربع الرابع من عام 2019:
ارتفع متوسط الدخل بنسبة 3.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بالنسبة ذاتها في الربع السابق من العام ذاته، حيث كانت أعلى من توقعات السوق البالغة 3.1%، يعود ذلك إلى ارتفاع الأجور في القطاع العام، والخدمات.

الاقتصاد الروسي:

نمو الناتج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019:
نما الإنتاج الصناعي بنسبة 2.1 % على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، بأكثر من توقعات السوق البالغة 1.4 %. حيث ارتفع إنتاج الصناعات التحويلية، وارتفع إنتاج واستخراج المواد الخام.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين:

انخفاض قيمة اليوان الصيني بينما تواجه البلاد وضعاً خطيراً:
تم تداول اليوان الصيني عند أدنى مستوى مقابل الدولار الأمريكي في يوم الاثنين 2020/01/27، نتيجة تصاعد المخاوف بشأن فيروس كورونا، حيث ارتفع عدد الوفيات في الصين بسبب الفيروس إلى 80 شخص، وإصابة أكثر من 2,700 حالة. كما أعلنت الصين أنها ستمدد العطلة التي تستمر أسبوعاً لمدة ثلاثة أيام حتى الثاني من شهر شباط من عام 2020، حيث تم اغلاق العديد من الشركات الكبرى والمتاجر، كما انخفض اليوان الخارجي الذي يتم تداوله خارج الصين بنسبة 0.8% ليصل إلى 6.9834 مقابل الدولار الأمريكي في يوم الاثنين 2020/01/27، وهو الأضعف منذ 2019/12/30.

اليابان:

ارتفاع العجز التجاري في شهر كانون الأول من عام 2019:
ارتفع العجز التجاري إلى 152.5 مليار ين ياباني في شهر كانون الأول من عام 2019 من 85.2 مليار ين ياباني في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 6.3 % لتصل إلى 6.58 تريليون ين ياباني، وهو الشهر الثالث عشر على التوالي من الانخفاض، كما انخفضت الواردات بنسبة 4.9 % لتصل إلى 6.73 تريليون ين.

ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019:
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.8% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 0.5 % في الشهر السابق من العام ذاته، هو أعلى مستوى له خلال 8 أشهر، حيث ارتفعت أسعار كل من؛ المواد الغذائية، السكن، والنقل.

الهند؛ ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي في الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني من عام 2020:
ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي للأسبوع السابع عشر على التوالي إلى أعلى مستوى لها، حيث بلغت 462.157 مليار دولار أمريكي في 2020/01/17، مقارنةً بـ 461.21 مليار دولار أمريكي في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني، كما ارتفعت احتياطيات الذهب إلى 28.56 مليار دولار أمريكي من 28.49 مليار دولار أمريكي في الأسبوع السابق.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: استقرار مبدئي، وتعافٍ بطيء:

وصف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر كانون الثاني من عام 2020 الاقتصاد العالمي بأنه في حالة تباطؤ متزامن مع تصاعد مخاطر التطورات المعاكسة التي يمكن أن تُخرِج النمو عن مساره الصحيح، حيث تراجعت بعض المخاطر جزئياً مع إعلان المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وانخفاض احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، كما واصلت السياسة النقدية دعمها للنمو والأوضاع المالية القوية. مع هذه التطورات، توجد الآن دلائل مبدئية على أن النمو العالمي قد يكون في سبيله إلى الاستقرار وإن كان في مستويات ضعيفة.

كما توقع التقرير ارتفاع النمو العالمي بدرجة محدودة من 2.9% في عام 2019 إلى 3.3% في عام 2020 و3.4% في عام 2021. ويعكس خفض التوقعات بنسبة 0.1% لكل من عامي 2019 و2020، و0.2% لعام 2021، تعرض النشاط الاقتصادي لمفاجآت سلبية في عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ومن أبرزها الهند. ويظل التعافي المتوقع للنمو العالمي محاطاً بعدم اليقين، حيث لا يزال يعتمد على تعافي اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات الأداء الضعيف والواقعة تحت ضغوط، مع اتجاه النمو في الاقتصادات المتقدمة نحو الاستقرار عند مستوياته الحالية.

هناك دلائل مبدئية على أن انخفاض نشاط الصناعة التحويلية والتجارة يوشك على الانتهاء. يرجع هذا في جانب منه إلى تحسن النشاط في قطاع السيارات مع بدء انحسار الاضطرابات الناجمة عن معايير الانبعاثات الجديدة، ومن المتوقع أن تؤدي المرحلة الأولى من الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين في حال استمراره، إلى تخفيض الأثر السلبي التراكمي للتوترات التجارية في إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام 2020 من 0.8% إلى 0.5%.

كما تشير التطورات التي حدثت منذ خريف 2019 إلى أن مجموعة من الاحتمالات التي تواجه الاقتصاد العالمي أصبحت أقل ميلاً للتطورات المعاكسة مقارنةً بما ورد في عدد تشرين الأول من عام 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تستمر هذه الدلائل المبكرة على الاستقرار وصولاً إلى توثيق الصلة بين الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكاً وتَحَسُّن الإنفاق التجاري. كما يمكن أن يأتي دعم إضافي أيضاً من انحسار المعوقات المتفردة التي تواجه الأسواق الصاعدة الرئيسة، اقتراناً بآثار التيسير النقدي. غير أن مخاطر التطورات المعاكسة لا تزال بارزة، بما في ذلك زيادة التوترات الجغرافية والسياسية تحديداً بين الولايات المتحدة وإيران، واحتدام القلاقل الاجتماعية، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى. يمكن أن يتسبب تحقُّق هذه المخاطر في سرعة تدهور المزاج السائد، مما يهبط النمو العالمي إلى أقل من توقعات السيناريو الأساسي.

وفقاً لما جاء في التقرير ويهدف تقوية النشاط الاقتصادي وتجنب المخاطر المعاكسة، يتعين توثيق التعاون متعدد الأطراف وإيجاد مزيج من السياسات الوطنية على درجة أكبر من التوازن، في ضوء الحيز النقدي والمالي المتاح.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية؛ حيث انخفض المؤشر العام السعودي TASI بنسبة بلغت 0.87% مسجلاً 8,386.35 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، الخدمات، والطاقة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت 0.69% مسجلاً 13,728.09 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، المصارف، والسلع الاستهلاكية، بينما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة بلغت 0.91% مسجلاً 12,600.45 نقطة بدعم من قطاعات التجزئة، الصناعة، والخدمات ، وارتفع المؤشر

العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 0.70% مسجلاً 1,878.62 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، الصناعة، والتأمين، وكما ارتفع سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 0.34% مسجلاً 2,837.99 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والاتصالات، والعقارات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

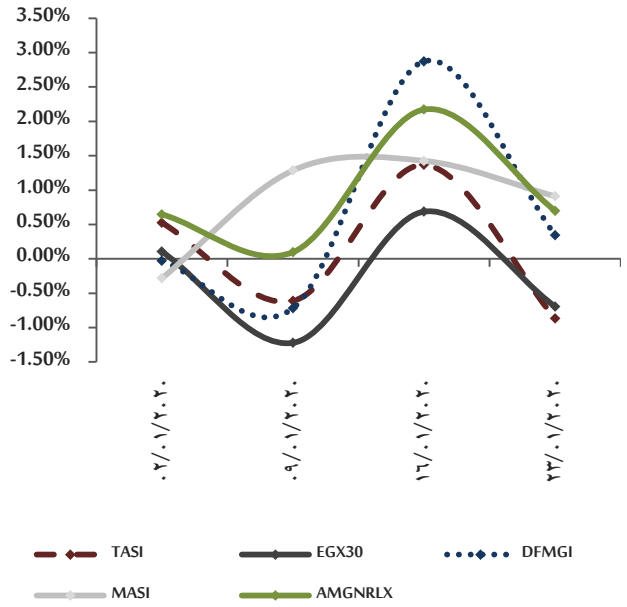

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة المخاوف من انتشار فيروس (كورونا)، وانخفاض النمو العالمي بعد قيام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصادي العالمي، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والسلع الاستهلاكية، والخدمات، والتكنولوجيا؛ حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 0.79% مسجلاً 9,314.91 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 1.03% مسجلاً 3,295.47 نقطة، كما انخفض مؤشر DJI بنسبة بلغت 1.22% مسجلاً 28,989.73 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

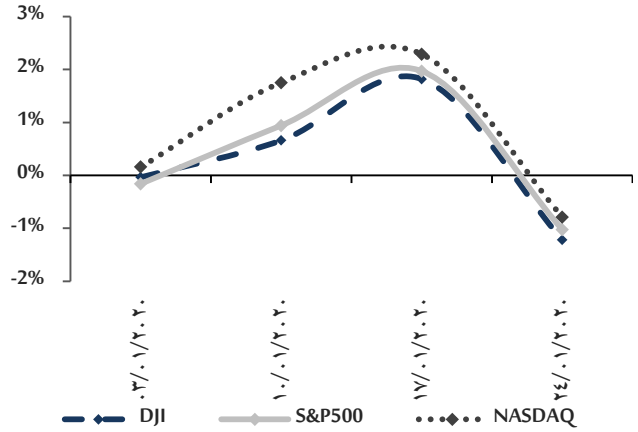

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط مخاوف سيطرت على الأسواق بعد فيروس (كورونا)، وتعليقات محافظ المركزي الأوروبي، حول انخفاض النمو الأوروبي من النسبة 2.3% إلى 2.1% خلال الربع الأخير من عام 2019، باستثناء مؤشر DAX30 الألماني الذي ارتفع بنسبة بلغت 0.37% مسجلاً 13,576.68 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والمالية، بينما انخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 1.15% مسجلاً 7,585.98 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والتجزئة، والتعدين، كما انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 1.25% مسجلاً 6,024.26 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والخدمات.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

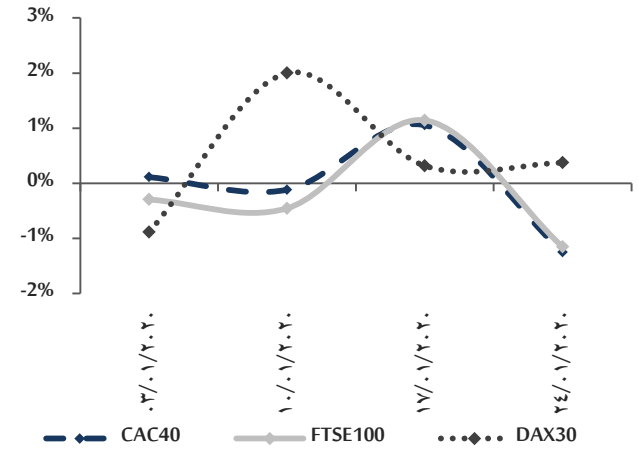

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية في ظل حالة القلق من انتشار فيروس كورونا، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي؛ في آخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، باستثناء مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي الذي ارتفع بنسبة بلغت 0.37% مسجلاً 7,090.50 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والسلع الاستهلاكية، والتأمين، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة بلغت 3.22% مسجلاً 2,976.53 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والسياحة، وانخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 0.89% مسجلاً 23,827.18 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والنقل، والتكنولوجيا، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 0.84% مسجلاً 12,248.25 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، والزراعة، والطاقة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

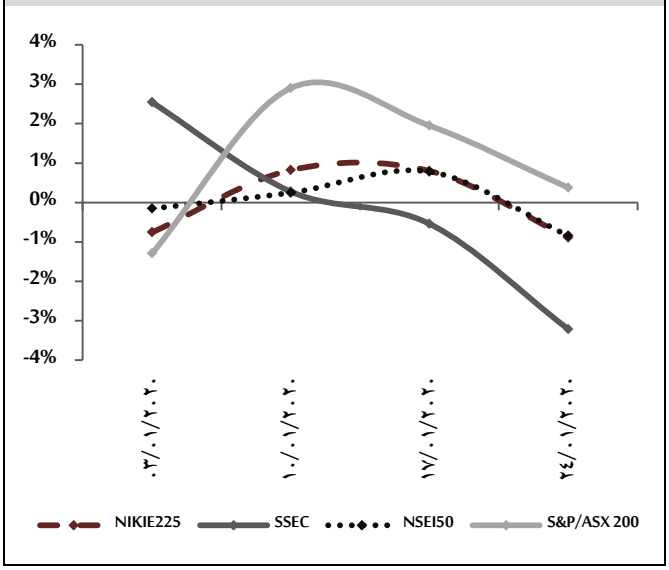

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر IMOEX بنسبة بلغت 1.59% مسجلاً 3,146.20 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والصناعة، والمصارف.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

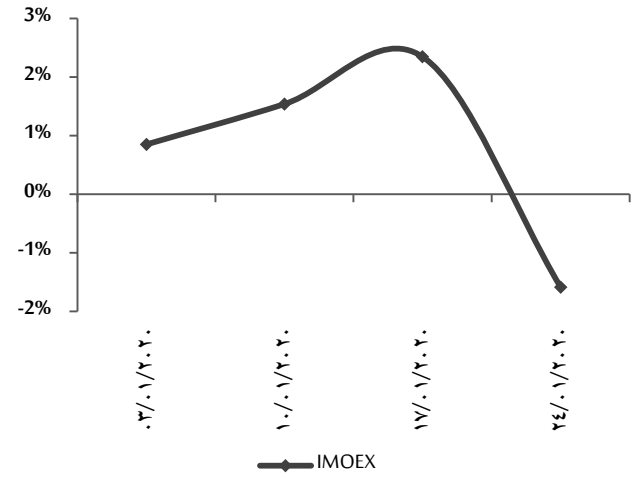

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.1095 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1090 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً ببيانات اقتصادية ألمانية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1025 دولار أمريكي لليورو نتيجة زيادة حالة القلق حول النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بعد اجتماع البنك المركزي الأوروبي في شهر كانون الثاني من عام 2020، حيث فشل رئيس البنك المركزي الأوروبي في تقديم أي معلومات جديدة حول السياسة النقدية والتوقعات الاقتصادية بعد إبقاء البنك على سياسته النقدية دون تغيير، إضافةً لبيانات اقتصادية إيطالية ضعيفة[2].

[1] ارتفع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية الألمانية بنسبة 16.0 نقطة عن الشهر السابق إلى 26.7 في الشهر الثاني من عام 2020، وهو أعلى مستوى منذ شهر حزيران من عام 2015 وأعلى من توقعات السوق البالغة 15.0 نقطة. حيث يعتقد المستثمرون أن الآثار السلبية للنزاع التجاري على الاقتصاد الألماني ستكون أقل وضوحاً مما كان يعتقد سابقاً بعد التوقيع الأخير على اتفاقية المرحلة الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

[2] انخفضت الطلبات الجديدة للسلع الصناعية بنسبة 0.3% على أساس شهري في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بنموها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

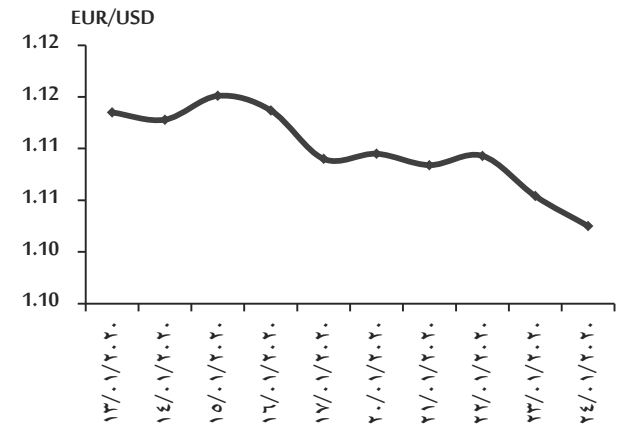

الجنيه الإسترليني:

افتتح الجنيه تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.3011 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3010 دولار أمريكي للجنيه) عقب صدور بيانات اقتصادية جيدة[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3142 دولار أمريكي للجنيه مدعوما ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[2]، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3077 دولار أمريكي للجنيه مع اقتراب موعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، حيث تستعد المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي رسمياً في 2020/01/31 وستدخل بعدها في فترة انتقالية تستمر حتى نهاية عام 2020.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

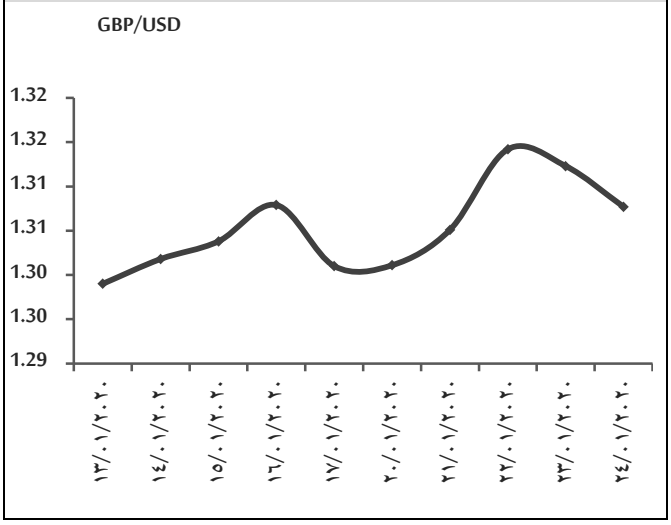

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 110.19 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مستقراً (عند مستوى 110.16 ين للدولار الأمريكي)، بعد بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[3]، بينما ارتفع الين في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 109.28 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الطلب على الين كملاذ آمن وانخفاض معظم مؤشرات الأسواق العالمية، في ظل حالة القلق من انتشار فيروس كورونا، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

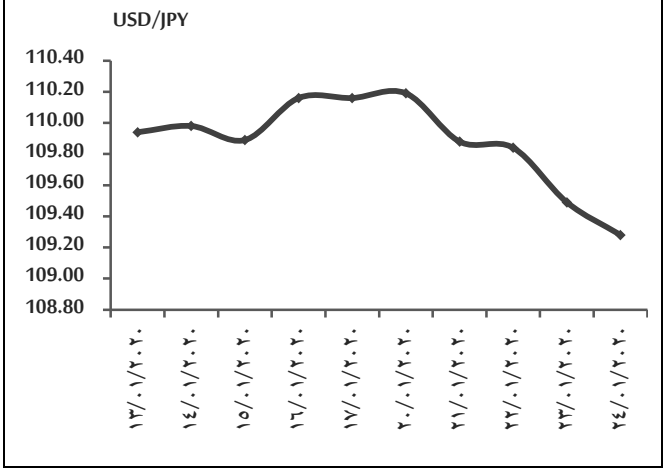

[1]. ارتفع مؤشر بنك انكلترا للتفاؤل الصناعي إلى 23 نقطة في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ (-44) نقطة في الربع السابق من العام السابق، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2014.

[2] ارتفع متوسط الدخل بنسبة 3.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بالنسبة ذاتها في الربع السابق من العام ذاته.

[3] ارتفع العجز التجاري إلى 152.5 مليار ين ياباني في شهر كانون الأول من عام 2019 من 85.2 مليار ين ياباني في الشهر السابق من العام ذاته.

اليوان:

افتتح اليوان تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 6.8669 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.8598 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الطلب على الين مع تفشي فيروس كورونا، وتم تداول اليوان عند أدنى مستوى مقابل الدولار الأمريكي في يوم الاثنين 2020/01/27، نتيجة تصاعد المخاوف بشأن فيروس كورونا، وإغلاق العديد من الشركات الكبرى والمتاجر، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.9367 يوان للدولار الأمريكي مع استمرار انخفاض الطلب عليه نتيجة المخاوف المتصاعدة بشأن انتشار الفيروس بسبب موسم السفر بمناسبة احتفال الصين بقدوم العام الجديد.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

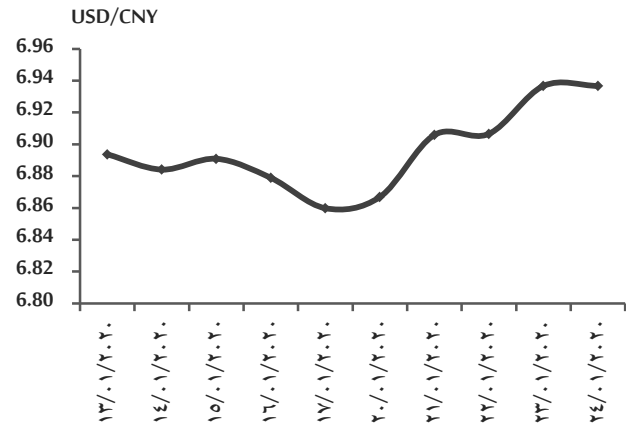

البتكوين:

تباين أداء عملة البتكوين خلال تداولاتها الأسبوعية حيث انخفضت في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 8,638.20 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت في الأسبوع السابق مرتفعةً (عند مستوى 8,875.40 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة انخفاض الطلب على الاستثمارات عالية المخاطر، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 8,663.90 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد ادراج عملة البتكوين ضمن الصناديق الاستثمارية الاسترالية، ومن ثمّ عادت للانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 8,447.10 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بسبب انخفاض الطلب على الاستثمارات عالية المخاطرة بعد فيروس كورونا والسنة الصينية الجديدة.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

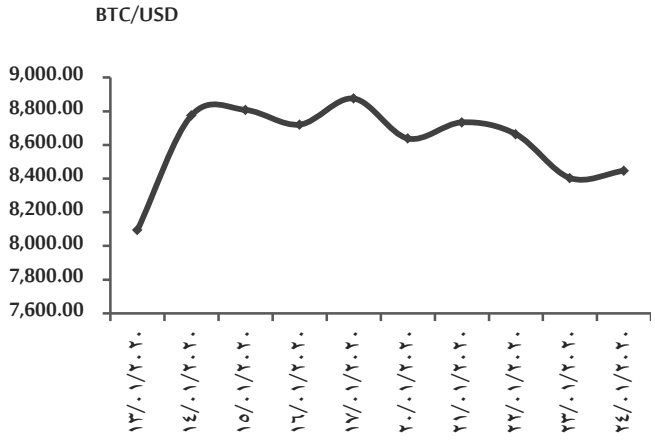

أسعار السلع

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,561.25 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,560.30 دولار أمريكي للأونصة) في الوقت الذي يتحوط فيه المستثمرون من توترات مستمرة في الشرق الأوسط وإجراءات محاكمة الرئيس الأمريكي في مجلس الشيوخ، بينما انخفض الذهب في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,556.70 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية أمريكية جيدة[1]، ليعود ويرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,571.90 دولار أمريكي للأونصة نتيجةً إقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة بسبب مخاوف المستثمرين من تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بعد إغلاق عدد كبير من الشركات الصينية مع انتشار فيروس كورونا.

[1] ارتفعت مبيعات المنازل بنسبة 7.4% على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 4.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

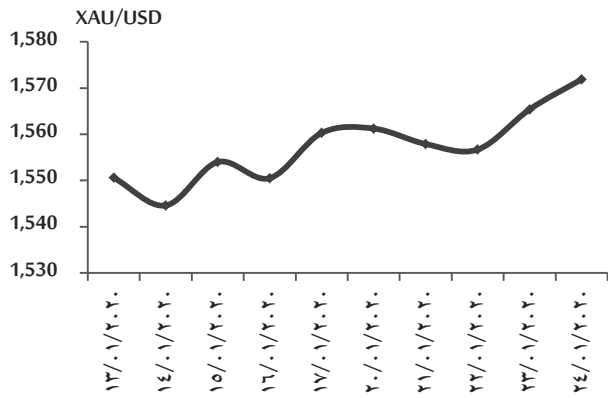

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 65.20 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 64.85 دولار أمريكي للبرميل)، حيث ارتفعت أسعار النفط بعد إغلاق قاعدتين كبيرتين لإنتاج الخام في ليبيا وسط حصار عسكري وهو ما يثير مخاطر بانخفاض حاد في تدفقات النفط من البلد العضو في منظمة أوبك، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 60.69 دولار أمريكي للبرميل، حيث تراجعت أسعار النفط أكثر من 2% بفعل المخاوف من أن تفشي فيروس يصيب الجهاز التنفسي منشأه الصين قد يخفض الطلب على الوقود إذا أضر بالنمو الاقتصادي.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

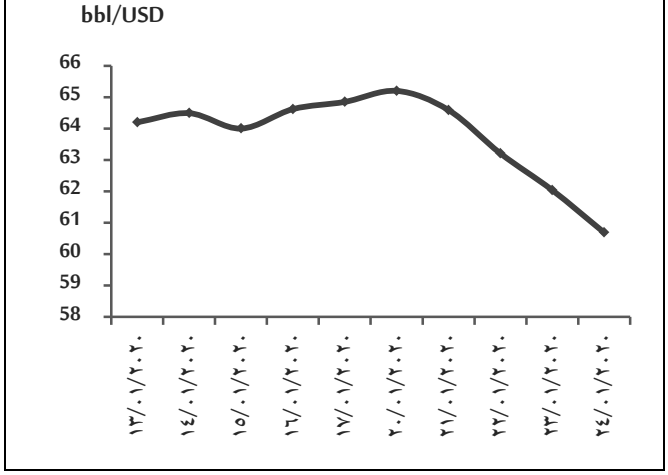

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.94 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع المعروض منه بعد دخول دول عدة في مجال انتاج الغاز الطبيعي في كل من الشرق الوسط وشمال افريقيا، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.89 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة ارتفاع المعروض من الغاز الطبيعي بعد تقارير تفيد بأن روسيا سترفع إنتاجها من الغاز الطبيعي بمعدل يتراوح بين (1.5-2)% في عام 2020.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

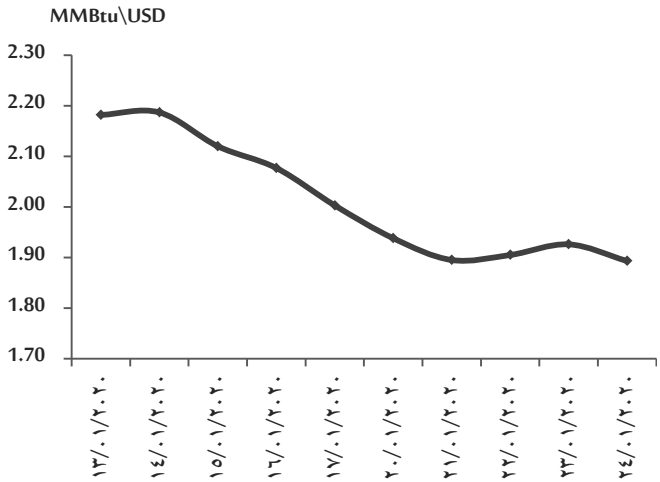

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري تعني M مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: تكلفة صدمات السياسة المالية على الرفاه الاجتماعي:[1]

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير تخفيضات الإنفاق التقديرية والزيادات الضريبية في الرفاه الاجتماعي، حيث تستخدم بيانات حول الرفاهية الشخصية على مستوى الاقتصاد الجزئي تغطي أكثر من نصف مليون من الأفراد في 13 دولة أوروبية، إضافة إلى بيانات الاقتصاد الكلي عن عمليات الاندماج المالي خلال الفترة (1980-2007). من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ إن عمليات الاندماج المالي لها تأثير سلبي في الرفاه الفردي، تحديداً عندما تستند إلى خفض الإنفاق. وبصورة أكثر يكون لخفض الرواتب تأثير أسوأ في الرفاه الشخصي. هذا الاستنتاج يبين رؤية جديدة للأدبيات التي توضح أن عمليات الاندماج المالي القائمة على الإنفاق لها تكلفة إنتاج أقل مقارنةً بعمليات الاندماج المالي القائمة على الضرائب. هنا قد يواجه صناع السياسة مفاضلة بين خسارة الإنتاج والتكلفة السياسية للتوحيد المالي. ثانياً؛ تساعد السياسات النقدية المصاحبة (الانكماش)، وسياسات سعر الصرف (التخفيض)، وتحرير تدفقات رأس المال في تخفيف تكلفة الرفاه للتوحيد المالي، كما أن الأفراد العاطلين عن العمل معرضون بصورة خاصة لصدمات التوحيد المالي. ثالثاً؛ عند إجراء تحليل خاص على بلدين (الدنمارك وإيرلندا) يتضح أنه حتى التوحيد المالي التوسعي قد يولد تكاليف الرفاهية. إضافة لذلك، لا يتم قراءة تخفيضات الإنفاق على أنها أخبار جيدة مقارنة بالزيادات الضريبية على وجه الخصوص إذا كانت الأولى تنطوي على تخفيضات في السلع العامة التي تقدرها الأسر. في حين تؤكد الحالة الإيرلندية التفسير القائم على التوقعات للتوحيد المالي التوسعي، حين أن الحالة الدنماركية تُظهر أن تخفيضات الإنفاق لا تُقرأ دائماً على أنها "أخبار سارة". وبالتالي، فإن عواقب رفاه التوحيد المالي قد تعتمد على الثقافة والقواعد الخاصة بكل بلد. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن هذه النتائج قد تسهم في مساعدة صناع السياسة بتصميم التوحيد المالي من أجل تقليل تكاليف الرفاه. حيث أن الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية هو تعظيم الرفاه الاجتماعي. كذلك، فإن تصميم عمليات الاندماج المالي بهدف تقليل خسائر الرفاه إلى أدنى حد من شأنه أن يقلل من تكلفتها السياسية وفرص الاحتجاجات.

صندوق النقد الدولي: صدمة واحدة، العديد من ردود السياسة:[2]

تبحث هذه الدراسة في مجموعة الأدوات التي يستخدمها صناع السياسة لمواجهة صدمات تدفق رأس المال، استخدمت التوقعات المحلية الكمية لتقدير التوزيع الكامل لاستجابات السياسة المستقبلية لصدمات تدفق المحافظ الاستثمارية لـ20 من الأسواق الناشئة وفهم مجموعة متنوعة من خيارات السياسة عبر العينة المدروسة، من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أولاً؛ واجه صانعو السياسات في الأسواق الناشئة تحدياً متزايداً يتمثل في إدارة تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة التي غالباً ما تحركها عوامل خارجية، وكانت استجابات السياسة لصدمات تدفق رأس المال غير متجانسة في جميع البلدان، في حين أن بعض الدول سمح بمرونة سعر صرفها وأن يكون بمثابة أداة لامتصاص الصدمات، كما استخدم آخرون أدوات السياسة مثل السياسة النقدية والتدخل بسوق القطع الأجنبي (FXI) وأدوات السياسات الاحترازية (MPMs) وضوابط تدفقات رأس المال (CFMs). ثانياً؛ ترتبط خيارات السياسة المختلفة لدى البلدان بمخاوف مختلفة خاصة بالدول نفسها. على سبيل المثال، الردود المقدرة من التدخلات في سوق القطع الأجنبي (FXI) (هنالك اختلافات بين البلدان من حيث التدخلات في سوق القطع الأجنبي فيما يتعلق بحجم نقاط الضعف في الميزانية العمومية، وعمق سوق القطع الأجنبي) حيث تم العثور على علاقة إيجابية بنقاط

[1] IMF, The (Subjective) Well-Being Cost of Fiscal Policy Shocks N.20/5, Jan, 2020.

[2] IMF, One Shock, Many Policy Responses, N. 20/10, Jan, 2020.

الضعف في الميزانية العمومية وترتبط عكسياً بعمق سوق العملات الأجنبية، بينما لا يمكن التحقق من وجود علاقة سببية، هذا ما يسهم في تضييق قائمة خصائص البلد الهيكلية التي قد تفسر سبب استجابة بعض البلدان بطريقة معينة. ثالثاً؛ أن استخدام أدوات السياسة التكميلية مثل أدوات السياسات الاحترازية (MPMs) وضوابط تدفقات رأس المال (CFMs) التي تستهدف تراكم نقاط الضعف في الميزانية العمومية يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز استقلالية السياسة النقدية، كما يبدو أن تفعيل هذه الأدوات يعزز حساسية استجابات السياسة النقدية (النموذجية) للتطورات الدورية المحلية المتوقعة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لخلق مساحة للسياسة النقدية على المدى القصير حقق العديد من المكاسب، إلا أنها قد تنطوي على العديد من العواقب غير المقصودة على المدى الطويل والتي قد تؤدي إلى مفاضلات مهمة في السياسة المؤقتة، إضافة لذلك قد تستخدم البلدان سياسات نقدية غير تقليدية لإعاقة إعادة تنظيم الاقتصاد على المستوى الكلي.

اقتصاد الأسبوع

إثيوبيا؛ الأسرع نمواً في أفريقيا:

تقع إثيوبيا شرق إفريقيا غرب الصومال، وتبلغ مساحتها نحو 1.1 مليون كم^2، وعدد سكانها نحو 108.4 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018، وتعتبر إثيوبيا ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في أفريقيا، وواحدة من أسرع الدول نمواً بين 188 دولة عضواً في صندوق النقد، لكن على الرغم من التقدم المُحرز في القضاء على الفقر المدقع، لا تزال إثيوبيا واحدة من أفقر البلدان في العالم، ذلك بسبب النمو السكاني السريع، كما أسفرت التغيرات المناخية عن أسوأ موجة جفاف منذ 30 عاماً في الفترة من 2015 وحتى 2016، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي لملايين الإثيوبيين.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في إثيوبيا 84.36 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 81.72 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا نحو 0.14% من الاقتصاد العالمي، يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي يليه القطاع الزراعي بنسبة 34.8%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد إثيوبيا نمواً بمعدل 9.2% في عام 2018، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 7.7% في العام السابق، يعود ذلك إلى نجاح الإصلاحات الحكومية التي أجريت في السنوات الأخيرة في فتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أدت إلى التوسع في الزراعة والصناعات التحويلية.

معدل التضخم:

سجل معدل التضخم السنوي في إثيوبيا 19.5% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بمعدل 20.8% في الشهر السابق من العام ذاته، على أساس شهري؛ انخفض معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019 مسجلاً 0.56%، مقارنةً بمعدل 0.74% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

سجل معدل البطالة في إثيوبيا 19.1% في عام 2018، مقارنةً بمعدل 16.9% في عام 2016.

العجز التجاري:

سجلت إثيوبيا عجزاً في الميزان التجاري بلغ 2.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ 2.9 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 11.52% لتبلغ نحو 766.7 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 3.82% لتبلغ نحو 3.42 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

بلغت احتياطيات إثيوبيا من النقد الأجنبي والذهب 3.013 مليار دولار أمريكي في عام 2017 مقارنة بـ 3.022 مليار دولار أمريكي في العام السابق.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي لإثيوبيا ليبلغ نحو 26.05 مليار دولار أمريكي في 2017، مقارنةً بـ 24.82 مليار دولار أمريكي في العام السابق، وسجلت الديون الحكومية معدل 60% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

احتلت إثيوبيا المرتبة 159 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019.

كما جاءت في المرتبة 126 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Standard & Poor's إثيوبيا عند المستوى B مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Fitch عند المستوى B مع توقعات مستقبلية سلبية، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى B1 مع توقعات مستقبلية سلبية أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q3	%2.1 Q3	%0.2 Dec	%2.3 Dec	%3.5 Dec	%1.75 Dec	-43.1	مليار دولار أمريكي	Nov
منطقة اليورو	%0.2 Q3	%1.2 Q3	%0.3 Dec	%1.3 Dec	%7.5 Nov	%0 Dec	20.7	مليار يورو	Nov
بريطانيا	% 0.4 Q3	%1.1 Q3	%0 Dec	%1.3 Dec	%3.8 Nov	%0.75 Dec	4.03	مليار جنيه استرليني	Nov
روسيا	%0.8 Q3	%1.7 Q3	%0.4 Dec	%3 Dec	%4.6 Dec	%6.25 Dec	12.27	مليار دولار أمريكي	Nov
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%0 Dec	%4.5 Dec	%3.62 Q4	%4.15 Jan	47.21	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%0.4 Q3	%1.70 Q3	%0.1 Dec	%0.8 Dec	%2.2 Nov	%-0.1 Dec	-152.5	مليار ين ياباني	Dec
تركيا	%0.4 Q3	%0.9 Q3	%0.74 Dec	%11.84 Dec	%13.4 Oct	%11.25 Jan	-2.23	مليار دولار أمريكي	Nov
الهند	%1 Q2	%4.5 Q3	% 1.21 Dec	%7.35 Dec	%7.6 Dec	%5.15 Dec	-11.25	مليار دولار أمريكي	Dec
استراليا	%0.4 Q3	%1.7 Q3	%0.5 Q3	%1.7 Q3	%5.1 Dec	%0.75 Dec	4.0	مليار دولار أمريكي	Nov
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%-0.2 Dec	%7.1 Dec	%7.8 Q3	%12.25 Nov	-3	مليار دولار أمريكي	Nov
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%0.3 Dec	%0.6 Dec	%19.1 Q3	%4 Oct	-1.23	مليار دولار أمريكي	Nov
لبنان		%1 2018	%2.71 Dec	%3.17 Nov	%6.2 2018	%10 Nov	-972.5	مليون دولار أمريكي	Nov